تقرير: التنافسية الإفريقية لعام 2017م(١)

ترجمة وتلخيص:
أ. مُحَمَّد الزواوي
باحث سياسي مصري

صَدَرَ هذا التقرير في وقتٍ حرجٍ للغاية للقارة السمراء، ففي السنوات الماضية تقلّصت نسب النموّ في عددٍ من البلدان الإفريقية، بعد أكثر من عقد من الزيادة المضطردة، وقد جاء التباطؤ في النموّ نتيجةً لعددٍ من العوامل، على رأسها: الانكماش طويل الأمد في أسعار السلع، بالإضافة إلى تقلّص النموّ في الأسواق الناشئة، مثل الصين، بالإضافة إلى المشكلات التي تعاني منها الاقتصادات المتقدّمة كذلك، ولكن تلك الظروف أعطت للقارة السمراء دافعاً للإصلاح وللتنويع الاقتصادي.

وقد أظهر الأداء الاقتصادي القوي لعددٍ من الدول الإفريقية، في الفترة السابقة، مدى مرونة القارة الإفريقية، مما يعطينا تفاؤلاً بشأن مستقبل النموّ الاقتصادي في إفريقيا.

وإذا ما نظرنا إلى الأمام؛ فإنّ عدد السكان الشباب، والذي يتزايد يوماً بعد يوم، يمثّل فرصةً غير مسبوقة لدفع التنمية السريعة في تلك البلدان، فالقوة العاملة المتزايدة، والسوق الاستهلاكي الواعد والكبير، يحملان معاً آمالاً بفرص النموّ الكبيرة لهذه البلدان، ولكن تظلّ هناك تحدياتٌ بشأن جَنْي ثمار تلك المكاسب الكامنة، والوصول إلى الرخاء المشترك بينها.

فمعظم الاقتصادات في المنطقة؛ لا تزال بحاجةٍ إلى الترويج لمزيدٍ من النشاطات الإنتاجية التي توفّر فرصاً وظيفيةً ذات جودةٍ عاليةٍ لسكّانها المتزايدين، وللمساهمة في تحسين معيشة الشعوب الإفريقية، وإفريقيا تستطيع تحقيق ذلك، والقرارات والإجراءات التي يتمّ اتخاذها اليوم سوف تحدّد: إذا ما كانت الحكومات والقطاع

(١) (تقرير التنافسية الإفريقية لعام ٢٠١٧م): هو مشروعٌ خاصٌّ، يجري تحت رعاية فريق التنافسية الدولية التابع للمنتدى الاقتصادي الدولي، كما أنه نتيجة تعاون بين كلٍّ من المنتدى الاقتصادي الدولي والبنك الدولي للبناء والتنمية والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقية، وهو تقريرٌ يصدر كلّ عامَيْن، يحتوي على عدة مؤشرات اقتصادية خاصّة بالتنافسية الاقتصادية، ويسلّط الضوء على الدول الإفريقية، وترتيبها عالمياً طبقاً لكلّ مؤشّر من تلك المؤشرات، ويمكن الاطلاع على التقرير كاملاً على الرابط الآتي: www.weforum.org/acr.

الخاص في المنطقة تستطيع أن تلبّي الطموحات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة لشعوبها أم لا.

وهذا التقرير، الذي يصدر كلّ عامَيْن، يسلّط الضوءَ على المناطق التي بحاجة إلى إجراءات وقرارات سياسية واستثمارات عالمية؛ لضمان أن تضعَ إفريقيا أُسُساً قويّةً للنموّ الشامل والمستمر. وهذا التقرير، الذي هو نتاج تعاونٍ طويل الأمد بين المؤسّسات المُصْدرة له، يجمع الكثير من الخبرات والمعرفة المكتسبة لدى كلٍّ من بنك التنمية الإفريقي، ومجموعة البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ليقدّم رؤيةً سياسيةً مشتركة، تستطيع أن تساعد إفريقيا في تحويل اقتصاداتها إلى الأفضل.

وبإجراء تحليلٍ شاملٍ لأكثر تحدّيات التنافسية الإفريقية؛ فإنّ هذا التقرير يناقش الحواجزَ والتحدّيات أمام وضع الاقتصاد الإفريقي على قدم صلبة، ويساعدها في الوصول إلى نموٍّ مستدام واسع المدَى، ويضعُ في حُسبانه التغيّرات الديموجرافية السريعةَ كذلك.

فالسكان الذين في سنّ العمل في القارة السمراء؛ من المتوقع أن يرتفع عددُهم بمقدار ٤٥٠ مليون نسمة، أو زيادة تقارب ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٣٥م، لذلك فإنّ التقرير يحاول اختبار إذا ما كان عددُ السكان الكبير ذلك يستطيع أن يساعد في تحقيق تنميةٍ أوسع وأكثر تشاركية، وتحسين حياة الشعوب الإفريقية، أو أنهم سيصبحون مصدراً للانقسام وللتوترات الاجتماعية والمعاناة الاقتصادية.

والتقرير يحاول اختبار ذلك عن طريق رصد النموّ المتسارع في عدد السّكان الإفريقي، وما يتوازى مع ذلك من تحفيزٍ للتنمية الاقتصادية؛ عبر تسريع نسب خَلْق الوظائف في مختلف البلدان الإفريقية. كما ناقش التقرير أيضاً قابلية المدن الكبرى للتحوّل الاقتصادي، وتقوية وتنويع مصادر دخلها، عن طريق إنشاء مزيدٍ من القطاعات الصناعية والخدمية المدنية الديناميكية. ويسلطُ التقريرُ الضوءَ على أهمية ضمان أنّ شباب اليوم والغَد يحملون المهارات التي يحتاجون إليها لبناء اقتصادات شاملة وفعّالة. كما يقدّم التقرير أيضاً ملفات تنافسية مفصّلة لخمسٍ وثلاثين دولة إفريقية، ويقدّم ملخّصات شاملة لمحفزات الإنتاجية والتنافسية داخل القارة.

ومن المتوقع أن يؤدّي هذا التقرير إلى مزيدٍ من المناقشات بين المهتمين بالتنمية؛ من أجل تحقيق النموّ المتزايد والرّخاء المشترك لإفريقيا؛ فالاستثمار الجيّد في كلٍّ من رأس المال الحقيقي والبشري يمثّلان عاملَيْن مهمَّيْن، يحتاجان إلى مزيدٍ من التدعيم بإطارات مؤسّسية، وتمكين بيئة العمل الاقتصادية في القارة، فرجال الأعمال يمكن أن يقدّموا توصيات بشأن إصلاح وتحسين إنتاجية مؤسّساتهم، وينخرطوا في حوارٍ مع صنّاع السياسات؛ بشأن نوع الإصلاحات المطلوبة لتلك المؤسّسات؛ لكي تصبح أكثر ازدهاراً.

كما يمكن للحكومات أن تضمن الاستثمار في البنية التحتية والصحّة والتعليم، وأن تقدّم إطاراً قانونيّاً وتنظيميّاً لبيئة تجارية أفْضَل من أجل الاستثمار والاقتصاد، والأهمّ من كلّ ذلك هو ضمان أنّ السياسات ومنفذيها يتكاملان بعضهما مع البعض الآخر فيما يتعلّق بالوقت، وكذلك مكانيّاً عبر الحدود بين الدول.

فالنموّ المتزايد لعدد الشباب الإفريقي يقدّم آمالاً للتغيير في القارة السمراء، والتحليل الذي جاء في تقرير التنافسية الإفريقية لعام ٢٠١٧م؛ يهدف إلى المساهمة في استغلال الفرص والاستثمار في الجيل الإفريقي الحالي والمستقبلي، ولكن لا تزال هناك عوائق أمام القارة السمراء، تتمثّل في تباطؤ النموّ، وكذلك التحدّي الديموجرافي الذي إن لم يُستغل كقاطرة للتنمية؛ فسوف يكون عبئاً متزايداً على الحكومات، بالإضافة إلى التمدّن الذي يطرأ على إفريقيا بصورة متسارعة، حيث إنّ أكثر من نصف سكانها سوف يعيشون في المدن في عام ٢٠٣٥م، وهو ما يمثّل تحدّيًا كبيراً فيما يتعلق بالخدمات والبنية التحتية والمرافق وكذلك الوظائف، كما أنّ غياب البيئة الجيّدة لصنع القرار في القارة يؤدي إلى تباطؤ عملية خَلْق الوظائف، بما يعني تراكم المشكلات الاجتماعية والسياسية في الأُفُق القريب، حيث يُجمع كلٌّ من الاقتصاديّين وصنّاع السياسات ورجال الأعمال، على حدٍّ سواء، على أنّ تباطؤ النموّ في بيئة تتراجع فيها التنافسية والإنتاجية؛ تقع جميعها في قلب مشكلة محدودية قدرات إفريقيا واقتصاداتها على توفير فرص عملٍ أفْضَل.

ويُعدّ هذا التقرير امتداداً للتقارير السابقة التي كشفت بعض أوجه القصور الاقتصاديّ في القارة السمراء، ومن ثمّ محاولة معالجتها؛ حيث ركّز تقرير عام ٢٠١١م على كيفية تعزيز المهارات الإدارية وتحسين التعليم العالي بين الأفارقة، في حين ركّز تقرير ٢٠١٣م على كيفية تنويع الصادرات، أما نسخة عام ٢٠١٥م فقد اختبرت العوائق أمام التحوّل الهيكلي في الصناعة والزراعة في القارة السمراء.

وتقرير هذا العام؛ يزيد من عمليات البحث، ويصقل الخبرات السابقة في مجالات خَلْق الوظائف والتحضّر، وهي المجالات التي شارك فيها كلٌّ من بنك التنمية الإفريقي والبنك الدولي والمنتدى

الاقتصادي العالمي، من أجل استكشاف السياسات المطلوب تنفيذها لتمكين إفريقيا من جَنْي ثمار الزيادة الديموجرافية بين جَنَباتها.

ويحلّل هذا التقريرُ التنافسية الإفريقية على المستوى العام للقارة، وكذلك على مستوى كلّ دولة على حدَة، بناءً على بيانات عامَي ٢٠١٥م و٢٠١٦م، ويستخدم مؤشرات التنافسية العالمية GCI. ويشير التقرير إلى ركود المؤشرات العامّة للتنافسية الإفريقية، حيث إنّ السّجل الإفريقيّ بصورة عامّة جاء- تقريباً- مشابهاً لنظيره في عام ٢٠١٥م، ولم يتحسّن سوى ٥ درجات فقط منذ عام ٢٠٠٨م.

فمعظم المشكلات المتعلّقة بالتنافسية، والتي تطرّقت لها التقاريرُ السابقة عن التنافسية الإفريقية منذ عشر سنوات، لا تزال موجودةً حتى اليوم، مثل: عدم وجود بنى تحتية مناسبة، وعدم وجود مهارات عمل مناسبة، وكذلك بطء عملية تبنّي التقنيات الحديثة، وضعف المؤسّسات السياسية والاقتصادية.

وهذه العوامل، إلى جانب ضعف التنمية في القطاع المالي، والمستويات المنخفضة للتجارة الإقليمية والاندماج التجاري بين الدول، تبدو أنها عنقُ الزجاجة؛ الذي يمنع الاقتصادات الإفريقية من تقديم بيئة تسهّل عملية التوظيف وفرص الاستثمار لمواطنيها؛ على حدٍّ سواء.

ولكن على الرّغم من تلك المعوّقات؛ فإنّ إفريقيا استطاعت أن تحقّق تقدّماً كبيراً في عدد من الأبعاد التنافسية الكبرى في العَقْد الأخير، فالاتجاهات الإيجابية في مجال الحُكم وبيئة الأعمال، والتي تطرّق إليها تقريرُ عام ٢٠١٥م من التنافسية الإفريقية، لا تزال في تقدّم واستمرار، وبخاصّة في مناطق مثل: جَوْدة سياسات الاقتصاد الكلّي، وتنمية رأس المال البشري.

وفي السنوات الماضية؛ كان التقدّم في كلٍّ من الصحّة ومحو الأمّية مذهلاً؛ ففي العَقْد الماضي تقلّصت بصورة كبيرة نسبة وفيات المواليد من ٨٣٪ إلى ٤٧٪، كما ازداد الانخراط في المدارس الابتدائية حتى وصل إلى ما فوق ٨٠٪.

كما حقّق عددٌ من البلدان الإفريقية تقدّماً في تحسين التنافسية الخاصّة بهم، مثل: ساحل العاج وإثيوبيا ورواندا وتنزانيا- على سبيل المثال-، وكلّها حسّنت مكانتها في التنافسية بخمسة مراكز- أو أكثر- منذ ٢٠١٥م، كما من المتوقع أن ينمو متوسط الدّخل القوميّ بمقدار ٧٪ في السنوات القليلة القادمة.

ولا عجب؛ حيث إنّ تلك الدول عينَها ظلّت تحاول تنويع مصادر اقتصاداتها بصورة أكبر من نظيرتها في المنطقة، فتنويع المسارات الاقتصادية للدول يعزّز من قدرتها على التنافسية الإقليمية، فأكثر الاقتصادات تنافسيّةً كانت موريشيوس، في (المرتبة ٤٥ عالمياً)، واستطاعت أن تتقدّم أكثر من ٩٠ مركزاً عن الدولة ذات المرتبة الأقلّ إفريقياً، وهي موريتانيا، والتي تقبع في (المركز ١٣٧ عالمياً)، والأمر نفسه كان ملاحظاً في الاثني عشر مؤشّراً التي قام عليها التقرير، والتي تنظر إلى كلٍّ من مستوى الأداء والتغيّر بمرور الوقت.

وفي هذا التقرير؛ فإنّ التنافسية تتكوّن من عوامل ومؤسّسات وسياسات تحدّد مستوى إنتاجية دولة ما، والإنتاجيّةُ بدَوْرها تحدّد المستوى المستدام ومسار الرّخاء الذي يمكن أن تصل إليه دولةٌ ما.

وفيما يتعلق بالوظائف في القارة السمراء:

فإنّ التقرير يحدّد أفضَل السياسات المخصّصة لظروف كلّ دولة لخَلْق الوظائف، وبالنظر إلى أنّ القوة العاملة في إفريقيا من المتوقّع أن تنمو بمقدار ٧٠٪، أو ما يعادل ٤٥٠ مليون نسمة في الفترة ما بين ٢٠١٥م و٢٠٣٥م، ومع استمرار الاتجاهات الحاليّة، فإنّ ١٠٠ مليون منهم فقط سيحصلون على فرص وظيفية مستقرّة، والدول القادرة على صكّ سياسات تفضي إلى خَلْق وظائف هي فقط التي من المتوقّع أن تجني مزايا كبيرة من ذلك النموّ المتسارع في عدد السكان.

أما تلك الدول التي ستفشل في تطبيق مثل تلك السياسات؛ فمن المتوقّع أن تعاني من مشكلات ديموجرافية ناتجة عن الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، أو الذين لا يعملون في وظائف مستقرّة من الشباب، وهناك أبحاثٌ تُقدَّم للحكومات في المنطقة أفكاراً جديدةً بشأن كيف يمكنهم مخاطبة مثل تلك الزيادة الكبيرة في عدد السكان والقوة العاملة، كما على الدول الإفريقية أن تجد طُرُقاً لتوسيع فرص الوظائف، وتحسين عوامل الطلب عليها في الوقت نفسه.

وبخلاف الوصفات التقليدية، مثل: سياسات سوق كلية مستقرّة، مناخ جاذب للاستثمارات، وتحسين جَوْدة رأس المال الحقيقي والبشري، فإنّ الدول يمكن أن تسهّل المزيد من خَلْق الوظائف بصورة أسرع وأفضل، بالإضافة إلى تسريع التنمية في قطاع التصنيع؛ عن طريق تطبيق سياسات مناسبة لظروف كلّ بلد على حدَة.

ولأنّ معظم الوظائف الجديدة في إفريقيا اليوم هي في مجال الزراعة والمشروعات الصغيرة، فإنّ تحسين بيئة العمل في تلك القطاعات يُعدّ من أهمّ الأولويات؛ فالدول الهشّة يمكن أن تخلق

وظائـف أيضاً من أجل دفع نسب النموّ والاستقرار؛ عن طريق الدّعم الذي يستهـدف المناطق الفقيرة والمهمّشة، كمـا أن تبنّي سياسات التجارة المفتوحة، وربْطها بالقطاعات الجاذبة للاستثمارات، تشجّع على تنويع وخَلْق الوظائف في البلاد الغنية بالموارد.

وفـي النهايـة؛ فـإنّ السياسات التي ترعـى التجـارة الإقليمية والتكامل بين الـدول يمكن أن تكُون مصـدراً مهمّاً لوظائف جديدة، بالإضافة إلى قدرتها على تحسين الإنتاجية على مستوى المؤسّسات، وكذلك التنافسية الاقتصادية ككل.

اقتصادات المدن الإفريقية الكبرى:

إنّ النموّ السكانـيّ المتسارع، الذي يتزامن مع التحضّر وتحوّل السـكان مـن الريف إلـى المـدن، يضع ضغوطـاً كبيرة علـى البنية التحتيـة للمدن الكبرى في القارة الإفريقية، فالتحوّل الديموجرافي، الـذي يتمثّل في الانفجار الشبابـي في القارة، يتطلّب زيادةً حادةً في خَلْـق الوظائـف وتحسين البنيـة التحتية في المـدن الكبرى، بما في ذلك مساكن جيدة في المراكز الحضرية عبر القارة.

ولكي تؤدّي المـدنُ الكبرى دَوْرها، كأقطـاب للنموّ الاقتصادي وتوفيـر الوظائف الجيدة، فإنها بحاجة إلى أن تصبح أكثرَ تنافسية، وقـد ركّزت الدراسـة على العوائق والفرص أمـام خَلْق مدنٍ تنافسية كبرى فـي إفريقيا، ومن ثمّ تحسين معاييـر المعيشة لسكان المدن، وكذلـك النازحين إليها من الريف. وقـد وضع بنك التنمية الإفريقي «خمسـة مؤشـرات» لتحسيـن أحـوال المـدن الكبرى مـن النواحي الاقتصاديـة، مثـل: ديناميكية السـكان وقدرتهم علـى التأقلم على الوظائـف، وكذلـك الأداء الاقتصـادي ومؤشرات النمـوّ، التوظيف، وتكلفة الإسكان والمرافق، وكلها تكشف عن أرقام مذهلة.

فعلـى سبيـل المثال؛ في الفتـرة ما بين عامَـي ٢٠٠٠ و٢٠١٦م شَهـدت المـدن الكبـرى، فـي الـدول التي يهيمـن علـى اقتصادها المصادر الطبيعية، نمـوّاً كبيراً في نِسَب الدّخل للفرد، ولكنها كانت أقـلّ نجاحاً في تحسين الدّخل المتاح للأسر في المُجمل. وبالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ نِسَب التوظيف العالية لم تُترجم بالضرورة إلى ارتفاع فـي دخل الأسر، مما يشير إلى تباطؤ النموّ في الأجور، وكذلك زيادةً سريعة في عدد الأسر.

كمـا شَهِـدت عـددٌ من المـدن الكبـرى تضخّمـاً فـي الأحياء العشوائية، وتراكماً في الأحياء الجديدة غير المخطّطة جيداً كذلك، وهـذا لم يقوّض فقط رفاهيـة الأسر؛ ولكنـه أدّى أيضـاً إلى زيادة نفقـات العمّالـة، وأدّى إلى إعاقـة الإنتاجية للعمّـال. والآثار السلبية لسـوء تخطيط الإسكان؛ صاحَبَها نقصٌ فـي البنية التحتية المَدَنيّة، مثـل: توفير الكهرباء، وشبكة المواصـلات، وأنظمة المياه والصّرف الصّحي.

والعامـل الأهمّ الذي ساهم في تلـك النقائص هو عدم مواكبة البنيـة التحتيـة القديمة لتلـك الزيادات؛ ممـا أدّى إلـى إخفاقٍ في استيعاب السياقـات الاجتماعيـة والسياسية والاقتصاديـة، والبيئة المرتبطة بعملية التمدّن التي شَهدتها القارة السمراء.

ومن بيـن التوصيات التي خَلَصَ إليهـا التقرير، من أجل تقليل العجـز في البِنْيَة التحتيـة، تحسين بيئات العمل عـن طريق تحسين المؤسّسـات والحُكـم الرشيد، ووضع أُطـرٍ تنظيمية، وزيـادة إتاحة المهارات وتعليم العمّال.

وقدّم التقرير ثلاث توصيات أساسية من أجل تحسين بيئات العمل في المدن الكبرى:

أولاً: يجـب علـى مسؤولـي الحكومـات، أو المدن الكبـرى، أن يحسّنـوا من خُططهم لإعداد المـدن لموجات النزوح من الريف إلى الحضر؛ لكي تواكب الحقائق المحلية الجديدة.

ثانيـاً: الاستثمار في بنـاء المنازل يُعـدّ شيئاً أساسيّـاً؛ لتقليل تراكم الأحيـاء الكبرى غير المخطّطة في مختلـف المدن، وتحسين حياة النّاس، ولا سيما النازحون من الريف إلى الحضر.

ثالثـاً: إنشاء مناطـق صناعية خاصّة؛ مما يمكـن أن يمثّل أداةً فعّالةً لشَحْذ الاستثمار، وزيادة الصادرات، وخَلْق الوظائف.

ولكن يجب أن يتزامن ذلك مع تخطيط استراتيجيٍّ عامٍّ للدول، مـع عناية خاصّة بجَوْدة الاقتصاد؛ من أجـل الوصول إلى مزايا تلك الأحياء الصناعية الكبرى.

لذلـك؛ يجـب بـذل المزيد مـن الجهـد، والتركيز فـي تطبيق السياسات وليس فقط مجـرد تعريفها، من أجل القضاء على واحدة من أهـمّ نقاط ضعف برامج التنمية في إفريقيا، ويجب كذلك تقويةً المؤسّسات كشرط أساسيٍّ للوصول إلى تطبيق سياساتٍ أسرع وأكثر حسماً، ومن ثمّ إطلاق مبادرات القطاع الخاص.

وبالرغم من التقـدّم الذي توصّلت إليه بعض الدول في القارة؛ فـإنّ متوسط جَـوْدة المؤسّسات العامّـة والخاصّة فـي إفريقيا تظلّ منخفضـة، وتمثّل عائقاً كبيـراً لتطبيق الإصلاحات، كمـا أنّ برامج التنمية فـي إفريقيا بصورة عامّة، وفي الـدول الهشّة، والتي تمزّقها الصراعات بصـورة خاصّة، فإنّ تلك الأمور بحاجـة إلى وقت طويل لتنفيذهـا، لذلـك يجب العمل فـي البداية على تحسيـن المؤسّسات العامّـة والخاصّة، ومن ثَمّ تنسيق الحوار فيما بينهما من أجل تسريع عملية الإصلاح الاقتصادي ■